



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأزمة السياسية العراقية حلول ومقترحات مقدمة لصانع القرار لإنهاؤها

د. مروان سالم العلي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الأزمة السياسية العراقية (حلول ومقترحات مقدمة لصانع القرار لإنائها)

د. مروان سالم العلي *

مع اقتراب العراق لإكمال عامٍ كاملٍ من دون حكومة، في واحدة من أعقد الأزمات السياسية التي عصفت بالبلاد عقب إجراء الانتخابات البرلمانية في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر 2021، وما أفرزته من نتائج غير متوقّعة بفوز الصديريين، وتراجع منافسيهم في مناطقهم الانتخابية، وبروز القوى المدنية والمستقلين لأول مرة كلاعبٍ مُهمٍ داخل البرلمان بأكثر من (40) مقعداً، يقف العراق أمام مرحلة مُتغيرات جديدة في المشهد السياسي العام.

فمنذ إعلان نتائج الانتخابات النهائية الرسمية في العراق، في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر 2021، (بعد 50 يوماً من إجراء عملية الاقتراع)، تواصلت الأزمة السياسية، مُسجّلةً بذلك إحدى أطول الأزمات التي يشهدها العراق، منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وتزيد المواجهة من الفشل السياسي في بلد يُعاني من تدرّج الخدمات العامة، وارتفاع مُعدل الفقر، وانتشار البطالة، مع الثروة النفطية الهائلة، وعدم وجود صراع كبير منذ هزيمة عصابات داعش الإرهابية قبل خمس سنوات. وفي الوقت الذي أدّى فيه ارتفاع أسعار النفط الخام إلى زيادة عائدات النفط العراقية إلى مستويات قياسية، لا توجد ميزانية حكومية لعام 2022، كما تأجّل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها، والإصلاحات الاقتصادية. ويصرف الشلل الانتباه عن مشكلات كثيرة، مثل: ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، والجفاف، والتهديد المستمر الذي تُشكّله عصابات داعش الإرهابية. فما أسباب الأزمة السياسية العراقية وخلفياتها؟ وما أهم الخيارات التي يمكن تقديمها لصانع القرار السياسي العراقي؛ لتفكيك أزمة الانسداد السياسي التي يشهدها البلد؟ وكيف يمكن استشراف مستقبل العملية السياسية العراقية؟

* أستاذ جامعي في كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مُختص في الشؤون الإستراتيجية.

أسباب الأزمة السياسية المتصاعدة في العراق 2021-2022 وخلفياتها

واجهت العملية السياسية في العراق سلسلة أزمات وتعقيدات منذ تأسيسها بعد عام 2003، ومع كل انتخابات تظهر مشكلات سياسية تُعطل مصالح الشعب العراقي، لا سيما فيما يخص تشكيل الحكومة الجديدة، وتسمية الرئاسات العراقية الثلاث، الأمر الذي لطالما استغرق أشهراً عديدة.

وأُسفرت الانتخابات النيابية العراقية المبيكة التي أُجريت في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 عن بروز حركة التيار الصدري كأكبر كتلة برلمانية بعدما حصدت (73) مقعداً من مجموع (329) في البرلمان، في حين تراجع حصة غرماهم الذين انتظموا لاحقاً تحت مظلة (الإطار التنسيقي) إلى (17) من (48) سابقاً. وإزاء ذلك، اتسعت رقعة المعترضين على نتائج تلك الانتخابات.

وبدأت تتركز الأزمة السياسية في العراق حول تشكيل الحكومة المقبلة إذ يصير السيد مقتدى الصدر -الذي حازت كتلته المرتبة الأولى في الانتخابات- على تشكيل (حكومة أغلبية وطنية)، رافضاً العودة إلى حكومات التوافق القائمة على المحاصصة، ووفقاً للأوزان الطائفية في البلاد.

في المقابل، يرفض تحالف (الإطار التنسيقي)، ويؤكد أيضاً رفضه تشكيل أي حكومة لا تكون عن طريق كتلة المكون الشيعي في البرلمان، وهو ما يرفضه الصدر أيضاً، الذي أعلن رفضه التحالف مع الإطار التنسيقي، وسعيه في آذار/مارس 2022 إلى عقد تحالف (عابر للهويات الفرعية الطائفية والقومية)، وأطلق عليه «إنقاذ وطن»، جمع كلاً من «التيار الصدري» بزعامة مقتدى الصدر، الذي تصدرت كتلته نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة بـ (73 نائباً)، وتحالف «السيادة»، الممثل السياسي عن العرب السنة في العراق، بزعامة خميس الخنجر (ضمّ التحالف حركة «تقدم» بزعامة محمد الحلبوسي، وحركة «عزم» بزعامة خميس الخنجر)، و«الحزب الديمقراطي الكرديستاني» الحاكم في إقليم كردستان العراق بزعامة مسعود البارزاني، ونجح التحالف في جمع نحو (180) نائب في البرلمان من أصل (329) نائب، ورُشِّح محمد الحلبوسي رئيساً للبرلمان، والسياسي الكردي هوشيار زيباري رئيساً للجمهورية، وجعفر محمد باقر الصدر رئيساً للحكومة.

وحاول الصدر التحالف مع المستقلين داخل مجلس النواب، لتمرير رئيس الجمهورية، والمشاركة بعملية اختيار الحكومة المقبلة، لكن المحاولة باءت بالفشل، وترتب عليه فقدان التحالف الركن

الأساسي منه بانسحاب الصدرين من البرلمان والعملية السياسية ككل. ليتعقد المشهد السياسي، ويقرّر الصدر التنازل للإطار التنسيقي؛ لتشكيل الحكومة المقبلة، لكن الأخير لم يتمكن من جمع الأصوات المطلوبة لاختيار رئيساً؛ بسبب الثلث المعطل.

يجد أعضاء مجلس النواب العراقي أنفسهم عاجزين عن تشكيل حكومة ائتلافية مُستقرة، أو انتخاب رئيس جديد، ما نجم عن وقوع النظام السياسي الوطني بمأزق سياسي، وبدأت الأزمة باشتباكات عنيفة في بغداد، تخللتها محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وفي 13 حزيران/ يونيو 2022، استقال نواب كتلة الصدر البالغ عددهم (73) نائباً من البرلمان. وأعقب ذلك تأدية (73) نائباً بديلاً اليمين الدستوري؛ ليحلوا محل النواب الصدرين المستقيلين. وفي 17 تموز/ يوليو 2022، سُرّبت تسجيلات سرية لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي ينتقد فيها السيد مُقتدى الصدر، وورد أنّ هذا الحدث كان مُثيراً للجدل، وعاملاً في تعميق الأزمة. وفي 26 تموز/ يوليو الماضي، اختيرَ مُحَمَّد شياح السوداني، مُرشحاً لرئاسة الحكومة، وُحدِدَ يوم 31 تموز/ يوليو موعداً لعقد جلسة البرلمان لتمريره، لكن في 30 تموز/ يوليو، اقتحم أنصار الصدر البرلمان واعتصموا داخله؛ لمنع الإطار التنسيقي من تشكيل أي حكومة، رفضاً لترشيح السوداني الذي يعدّه أنصار الصدر من ضمن دائرة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، ممّا أشعل فتيل الاحتجاجات والأزمة. وفي 23 آب/ أغسطس 2022، وسّع أنصار الصدر اعتصامهم؛ ليشمل مبنى مجلس القضاء؛ للمُطالبة بحل البرلمان، وإجراء انتخابات نيابية مُبكرّة.

تصاعد الأزمة السياسية

بلغت أزمة الانسداد السياسي العراقي المتصاعدة ذروتها في 29 آب/ أغسطس 2022 بعد سقوط قتلى وجرحى في اشتباكات بالمنطقة الخضراء وسط بغداد، بعد أن اقتحم أنصار الصدر القصر الجمهوري عقب إعلان السيد مُقتدى الصدر اعتزاله العمل السياسي نهائياً، على خلفية تفاهم الخلافات مع خصومه على تشكيل الحكومة الجديدة للبلاد، وإغلاق كُُل المؤسسات التابعة له ما عدا مرقد السيد محمد الصدر ومتحفه، وهيئة تُراث آل الصدر، وإغلاق كُُل الصفحات التابعة له على مواقع التواصل الاجتماعي، مع تأكيد عدم رفع أي تجمّعات أو أحزاب الأعلام والشعارات والهتافات باسم التيار الصدري في حراكها، وجاء قرار الصدر هذه المرة في توقيت بالغ

الحساسية يبحث فيه الجميع عن حل للأزمة التي أرهقت الشعب العراقي على مدى أكثر من (10) أشهر منذ انتخابات تشرين النيابية، إذ يصعب وضع حلول من دون (التيار)؛ لأنه بات الرقم الأكثر تأثيراً في المشهد العراقي. ويبدو أنّ السيد الصدر مدرك لأنّ الدفع بالمسألة نحو حافة الهاوية ضرورة لإنهاء حالة الانسداد، فهو أراد بث رسائل إلى الجميع بأنه يمتلك أوراق الحل والتأزيم ومفاتيحهما.

قرّر رئيس حكومة تصريف الأعمال مصطفى الكاظمي -على إثر ذلك- تعليق جلسات مجلس الوزراء إلى إشعار آخر؛ لدخول مجموعة من المتظاهرين مقر مجلس الوزراء، وأعلن حالة الإنذار القصوى في بغداد لكل القوات الأمنية، وفرض حظر شامل للتجوال في بغداد وجميع المحافظات العراقية؛ لمنع أنصار الصدر من الوصول إلى مقرات الحكومة والسفارات الأجنبية في المنطقة الخضراء، وسقط عشرات الجرحى، وعدد من القتلى بعد أن تجدد إطلاق النار في المنطقة الخضراء وسط بغداد، بالتزامن مع بدء سريان حظر التجوال الشامل.

بذلك أصبح العراق يعيش حالة باتت من «الانسداد السياسي»، أثر فشل النواب والقوى السياسية فيه، بانتخاب رئيس جديد للبلاد، ومن ثمّ اختيار الكتلة النيابية الكبرى، ليختاروا رئيساً للحكومة المقبلة.

مُسببات ديمومة الأزمة السياسية في العراق

لا ريب أنّ الأزمة العميقة والمعقدة التي يُعانيها العراق منذ سنة ليست عvisية على الحل لو وُجدت الإرادة والنية الصادقتين؛ لحلها لدى القوى السياسية ... لكنّ سبب استمرارها وتفاقمها على ما يبدو هو عدم وجود الرغبة لدى المتنفذين لحلها، فضلاً عن تداخل مصالحهم مع مصالح دول أخرى تجد أنّ من مصلحتها بقاء العراق مضطرباً وضعيفاً، ومن الواضح أنّ انفلات السلاح من دون سيطرة حكومية، والفساد المستشري في كلّ نواحي الحياة العراقية، والتدخّلات الأجنبية في الشؤون السياسية العراقية هي من أهمّ مُسببات الأزمة العراقية الراهنة. وتحوّل الخلاف من آلية تشكيل حكومة ائتلافية، أو أغلبية وطنية إلى حصره وتحديدته في حل البرلمان، وإجراء انتخابات مُبكرة. فوصول العملية السياسية في العراق إلى مرحلة الانسداد السياسي بهذا المستوى الخطير، سببه الخلاف والصراع الكبيرين داخل البيت السياسي الشيعي على الزعامة السياسية للشيعية، ممّا

دفع إلى صراع إرادات كبير ما بين الأطراف الشيعية. إذ يرتبط الانسداد السياسي في العراق ارتباطاً كبيراً بقضية وجود منهجين، منهج الأغلبية ومنهج التوافقية. فضلاً عن أنّ الانخراط العلني الإقليمي عن طريق إيران وتركيا بقضية تشكيل التحالفات السياسية، ودعمها؛ سبب أيضاً في الانسداد السياسي في العراق، كما أنّ ملف تشكيل الحكومة العراقية الجديدة تحوّل إلى صراع إقليمي، وهذا أثر تأثيراً كبيراً في قضية الانسداد السياسي.

ما العمل؟ حلول ومقترحات للخروج من الأزمة السياسية العراقية الراهنة

كما سبق القول إنّ الأزمة السياسية الخانقة التي يُعانيها العراق منذ سنة ليست عصية على الحل لو وجدت الإرادة والنية الصادقتين لحلّها لدى صنّاع القرار العراقيين من القوى السياسية، ويمكن إنجاز الحل بخطوات عملية تتخذها الحكومة المقبلة؛ لوضع البلد على السكة الصحيحة نحو بناء دولة عصرية قوية، لكنّها لن تستطيع أن تُشرّع بها إن لم تتعاون معها القوى السياسية العراقية الممثلة في البرلمان. والأهم من هذا، هو مُساندة المرجعية الدينية لخطوات الإصلاح؛ لأنّها تتمتع بسلطة معنوية واسعة. وأهم هذه الحلول والمقترحات:

1. إجراء حوار وطني شامل حريص ومسؤول هدفه الخروج من الأزمة السياسية، ويضع خارطة طريق واضحة وحلولاً تحمي وتعطي الأولوية للمصلحة الوطنية العليا؛ لإيجاد حلول عاجلة للأزمة وتطمئن المواطنين، وتُحقّق مصالحهم وتطعناتهم عبر التهدئة وضبط النفس، إذ لا حل للأزمة الحالية إلا عبر تهدئة التشنّجات، وضبط النفس، والجلوس إلى طاولة الحوار البناء الجاد، والخروج بحلول ترضي كلّ الأطراف، وتقديم تنازلات تهدئة. وتأكيد أهمية ضمان الأمن والاستقرار. فالحوار هو الطريقة الأكثر فاعلية للخروج من الأزمة السياسية العراقية التي طال أمدّها. فالحوار الهادف بين جميع الأطراف العراقية، أصبح الآن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، إذ أظهرت الأحداث الأخيرة خطر التصعيد السريع في هذا المناخ السياسي المتوتر. فالخلافات اليوم هي ليست بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري فحسب، بل هي أزمة وطنية في مجمل العملية السياسية (البيت السني، والشيعي، والكردي)؛ بسبب بنية النظام السياسي العراقي، فعلى الجميع الدخول في طاولة حوار شامل للجميع. إذ لا يحتاج العراقيون إلى صراعات مُستمرة على السلطة، بل بحاجة إلى حلول والتزام بتنفيذها؛ لإخراج بلادهم من أزمتها السياسية، إذ يواجه العراق قائمة واسعة من القضايا والتحديات المحلية العالقة التي تدعو أصحاب المصلحة السياسيين لتحلّ مسؤولياتهم، وحرص

الصف الوطني، والعمل من أجل المصلحة الوطنية، ومعالجة المسائل العالقة بروح المسؤولية، والشروع في تلبية الاستحقاقات الوطنية، وما يرقى وتطلعات العراقيين.

2. المطالبة بإنشاء منصة للحوار الوطني تدعو للسلم المجتمعي مع كل الأديان والطوائف يُعقد فيها مُلتقى نصف سنوي، أو سنوي في مؤسسات الدولة العراقية، ومنها الجامعات العراقية.

3. ضرورة إعلان تشكيل الكُنتلة الكُبرى، وضمان حق المكون الاجتماعي الأكبر، والوصول إلى نقطة الالتقاء والتفاهم؛ لإنهاء الانسداد الحاصل، وتشكيل حكومة قادرة على تحمّل مسؤولياتها في تقديم الخدمات، وجميع الملفات المهمة التي تُحقّق مصالح الشعب العراقي.

4. إجراء انتخابات حرة، ونزيهة، وشفافة، وبإشراف دولي، ثم تسليم السلطة للحكومة المنتخبة بعد حسم الخلافات، والاعتراضات على الانتخابات قضائياً.

5. اختيار رئيس وزراء ذو شخصية مُستقلة، تتمتع بالخبرة، والحكمة، والاعتدال، وغير مُشترك بأيّ من الحكومات السابقة في أي منصب رفيع، تنفيذياً كان أم تشريعياً، سياسياً أم أمنياً أم عسكرياً؛ ليحظى بالمقبولية الشعبية، وثقة المرجعية الدينية؛ لتشكيل حكومة من الحُبراء المستقلين فعلاً.

6. تشريع قانون يُنظّم عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي يجب أن تكون هيئة قضائية مستقلة تُشرف على إجراء الانتخابات، وتكون هناك رقابة دولية على عملها وإجراءاتها.

7. السعي نحو تعديل الدستور، وإزالة المواد الخلافية والمتناقضة التي تُثير الفرقة الدينية، أو الطائفية، أو القومية بين المواطنين، وتُعرق الحياة السياسية، والثقافية، والتطور الطبيعي للمجتمع عبر تشكيل لجنة من الحُبراء الدستوريين العراقيين المستقلين.

8. إصلاح دور البرلمان، وحاله المتدهور؛ لأنه يُمثّل الإطار الواسع لاستيعاب الإرادة العامة في الدولة.

9. تعديل قانون الأحزاب، واعتماد قانون يقوم على أسس سياسية مدنية لا تقبل بالتشكيلات العسكرية وشبه العسكرية داخل تكوينها، ولا بالمحاصصة الطائفية الدينية، والعنصرية الإثنية، وإيجاد أحزاب سياسية تتبني فعلياً عملية بناء الهوية الوطنية، وتعمل على تنمية الشعور بما وفق

برنامج سياسي وطني، لا أحزاب قائمة على مصالح طائفية، أو جهوية ضيقة.

10. تعديل قانون الانتخابات بحيث يكون عادلاً ومُنصفاً للأحزاب جميعاً، الصغيرة منها والكبيرة، وألاً يسمح للأحزاب التي تفتقر إلى النظام الداخلي الديمقراطي، المطبّق فعلياً بشفافية وبإشراف قضائي، من المشاركة في الانتخابات وأن ينص القانون على انتخاب قيادة جديدة للحزب كُل أربع سنوات، وألاً يُعاد انتخاب القيادات نفسها لأكثر من دورتين مُتتاليتين.

11. الخيار الوطني: يتمثّل في لجوء الكُتل السياسية - خصوصاً البرلمانية الفائزة في الانتخابات الأخيرة- إلى الخيار الوطني، وتناسي الامتيازات الفئوية الطائفية، مع أنّ هذا الأمر يصعب تحقيقه في ظل الرغبة السياسية الكلاسيكية في الحصول على مغنم السلطة، وقد يكون وجود قوى انتفاضة تشرين والمستقلين في البرلمان الجديد واشترآكهم خطوةً لتقديم حلول وطنية. ويتطلّب هذا الخيار إبعاد التدخّل الخارجي عن القرار الداخلي، والذي يمكن أن يُعالج كثير من الأزمات في المرحلة المقبلة، فضلاً عن الاحتكام إلى الدستور، وتقديم برنامج وطني جديد.

21. دعوة الحكومة العراقية والبرلمان العراقي إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تركز على حكم القانون والدستور، أي: دولة القانون والمؤسّسات، دولة المواطنة دولة العدالة. وهي دولة قوية مع المواطن، لا دولة قوية ضده، وتعمل على احترام حقوق الإنسان الأساسية، والخروج من حالة اللادولة التي نعيشها. وتبني هوية سياسية واحدة هي الهوية الوطنية القائمة على إطار سياسي لا ديني ولا قومي وهو إطار المواطنة.

31. مُطالبة الحكومة العراقية بتطبيق معايير الحكم الرشيد في مؤسسات الدولة العراقية المركزية والمحلية.

14. مُطالبة الحكومة العراقية بإصلاح الاقتصاد العراقي وتنويعه؛ عبر تطوير القطاعات الزراعية والصناعية، وتوسيع دائرة الاستثمارات الأجنبية، ومُكافحة الفساد أو تحجيمه، والقضاء على الفقر، والبطالة.

15. مُطالبة السلطين التشريعية والتنفيذية بتطبيق معايير الحوكمة العالمية، وتحسين أداء المؤسسات الحكومية عن طريقها، ولا سيّما تطبيق معيار سيادة القانون على الكُل، حُكماً

ومحكومين من دون استثناء.

16. مُطالبية القوة الوطنية والسياسية بالعمل على حل جميع الأزمات والخلافات داخل البيت العراقي، وبعيداً عن التدخُّلات الدولية، وتقوية أواصر التعاون والحوار والاتفاق في المجتمع العراقي بجميع مكوناته السياسية؛ بإعلاء قيمة إدارة التنوع كأحد آليات حل النزاعات. إذ إنَّ التعويل على العامل الخارجي أو الاحتكام للشارع لن يبيّن دولة وطنية قوية مُستقلة القرار، وستكون رهينة التجاذبات والمزايدات السياسية الداخلية، وصراعات الزعامة بين القادة، أو المصالح الإقليمية والدولية، ولن يهتم أحد بما يُريده المواطن العراقي اليسير غير المشارك بالاحتجاجات، ومن لا يدعم أي طرف خارجي، والأفضل احترام الدستور، وعدم تجاوزه لأيّ سببٍ كان، والمضي بتشكيل الحكومة وفق فقراته ومواده الواضحة، واحترام المدد الدستورية المحددة فيه.

17. دعوة الحكومة العراقية والبرلمان العراقي إلى العمل بجدية على وضع برامج طويلة الأمد؛ لبناء الهوية العراقية الوطنية القائمة على إطار سياسي لا ديني ولا قومي، وهو إطار المواطنة. فلا سلام ولا ديمقراطية دون هوية موحّدة، ولا هوية موحّدة من دون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية من دون محتوى قيمى يقوم على التآلف، والتسامح، والإحساس بالذات، والتماسك، والعمل الجاد على إيجاد أيديولوجية وطنية تخلق الوعي ببناء الدولة، والابتعاد عن الأيديولوجيات الخارجية التي تجهل الخصوصية العراقية.

18. مُطالبية وكالات الأنباء ووسائل الإعلام العراقية كلها بضرورة تبني الحوار، والخطاب المعتدل، وحظر نشر خطاب التخوين أو بثه، والتكفير، والإكراه، والغلو. ووضع إستراتيجية وطنية للإعلام العراقي بما يُحقّق إعلاماً إيجابياً تجاه المجتمع.

19. توحيد الخطاب السياسي الرسمي وجعله يتسق والمصلحة الوطنية العليا، لا أن يكون خاضعاً لأسس جهوية، أو أيديولوجية مُعينة. ولا بدّ أن تتمنّع النُخب الحاكمة بالشرعية، التي هي أساس بناء الدولة المدنية العراقية.

20. مُطالبية وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي بحث المدارس والجامعات العراقية بأن تأخذ دورها في إدارة التنوّع، وبناء السلام، وتنمية رأس المال الاجتماعي عبر مجالات البحث العلمي، والدورات، والندوات، والمؤتمرات، والعمل على نشر ثقافة الحوار بين طلبة المدارس، والمعاهد،

والجامعات العراقية؛ لمواجهة العُنف والإرهاب، والذي يستهدف الوحدة الوطنية، وترسيخ فكرة أنَّ الحوار مع الآخر يتطلَّب احترام التنوُّع الثقافي، والديني، والعرقي.

21. العراق بوصفه دولة خارجة من الصراع، بحاجة إلى وضع رؤى إستراتيجية جديدة، وفهم إستراتيجي جديد، قائم على تحديد معايير القوة الحقيقية التي يمتلكها في الوقت الراهن، وكيفية توظيفها؛ لإحداث تأثير فاعل ومؤثِّر بصورة إيجابية في محيطه الإقليمي والدولي.

22. أثبتت التجارب السياسية والاجتماعية في العالم أنَّ هناك حاجة كبيرة ومُلحة لوجود مُجتمع مدني، يتمتع بحرية كاملة وبشرعية دستورية واضحة واستقلالية قائمة على أساس الابتعاد الكُلي عن التبعية والوصاية للدولة وإملاءاتها؛ لتتمكَّن هذه المؤسسات -وبصورة فعلية- من تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية؛ لصالح المجتمع وتطويره، والدفاع عن حقوقه ومُكتسباته. ومن هنا باتت الحاجة مُلحة لدعوة رئاسة مجلس الوزراء إلى تطوير مُنظمات المجتمع المدني، وتفعيل نشاطها، لدورها في تدعيم الثقافة الوطنية، فضلاً عن دورها الكبير في تحقيق التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتبنيها لمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان، والتسامح، والتعايش السلمي، فضلاً عن وظيفتها الأساسية في منع تمدُّد السُلطة خارج دائرة نفوذها، حتى تصبح فكرة بناء السلام، والتسامح أمراً بالإمكان تحقيقه.

23. هنالك ضرورة لإعطاء أكبر قدر من الاهتمام بالعلم، ومحو الأمية -التي بدأت مستوياتها ترتفع في العراق-؛ لأنَّ التفكير العلمي من أكبر عوامل درء النزاعات والفتن.

24. تحسين قدرات الشباب في الانخراط الإيجابي في صياغة السياسات، والقرارات العامة المعنية ببناء السلام، والتعايش السلمي.

25. دعوة أجهزة الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، ومكاتب المفتش العام في الوزارات بإجراء المتابعة الميدانية، والكشف عن مُرتكبي أنماط الفساد الإداري، ومُعاقبتهم، وتطبيق القوانين، والعدالة.

26. مُطالبة مجلس الوزراء بدعم القطاع الخاص؛ لاستثمار الطاقات البشرية بهدف القضاء على البطالة، وإنعاش الحركة الاقتصادية في البلاد.

27. مُطالبة السلطة التشريعية بتخصيص موازنة مالية في حالات الطوارئ لدعم الشرائح الفقيرة

والمحرومة في أوقات الأزمات، والتهديدات الطارئة.

28. وضع سياسة اقتصادية صارمة (خطة طوارئ) تكون جاهزة للتطبيق في أوقات الأزمات تتضمن المراقبة الحكومية المستمرة لمستويات أسعار السلع، والمواد الضرورية، ومنع احتكارها.

29. تفعيل التنسيق العسكري-الأمني، ولا سيّما في أوقات الأزمات، الذي من شأنه تعزيز الأمن الوطني من جهة، ورفع الروح المعنوية للمواطنين من جهةٍ أخرى.

السيناريوهات التي ينتظرها العراق

1. احتمالية الاتجاه نحو حل البرلمان الراهن: لا سيّما مع دعوات الرئاسات الثلاث، والاتجاه نحو حل البرلمان الراهن، والدعوة لانتخابات برلمانية مبكرة ضمن تفاهم وطني عراقي، استجابةً لتوصية المحكمة الاتحادية بحسم الجدل السياسي، وبتغيير قانون الانتخابات، والدعوة لانتخابات مبكرة.

2. صياغة مرحلة جديدة تؤسّس لحل البرلمان: قد تبدأ الأطراف السياسية المؤثرة في المشهد، مثل: البارزاني، والعامري، والكاظمي، والحلبوسي، وغيرهم، بالاتصال أو التواصل مع (التيار الصدري)، والاتفاق على صياغة مرحلة جديدة تؤسّس لحل البرلمان، عن طريق تحديد مدة مُعينة لا تتجاوز العام، يجري فيها أمّا تشكيل حكومة جديدة بشخصية جديدة غير محمّد شياع السوداني، أو ع طريق شخصية يرتضيها «التيار»، وإمّا استمرارية حكومة الكاظمي لتصريف الأعمال في مهامها، مع إجراء انتخابات جديدة، وتعديل قانون الانتخابات، وتحديد واضح لمسألة التكتّل الأكبر، على أن تكون هناك ضمانات للقبول بنتائج الانتخابات.

3. أمّا السيناريو الأخير فهو الأخطر، ويكمنُ في العودة إلى الاحتجاجات والاعتصامات والفوضى؛ وهذا السيناريو واردٌ بدّة، إذا ما استمرّ تعطيل حل البرلمان، وإجراء انتخابات مبكرة، وعدم الاستجابة لمطالب الجماهير، ولا سيّما في ظل تعقّد الأزمة العراقية بحكم تمسك (الإطار) بتشكيل الحكومة، و«التيار» بجل البرلمان، بما يُهدّد بتجدّد الاحتجاجات والفوضى. وما يدعم هذا السيناريو هو تفاهم كثير من الأزمات (الاقتصادية، والأمنية، والمناخية، والغذائية، والصحية... إلخ)، والتي تتطلّب وجود سلطة قادرة على إدارتها، وتقديم الحلول الإنقاذية منها.

خاتمة

لم تمر على العراق أزمة سياسية منذ تأسيس النظام الجديد في العراق بعد 2003 مثل التي حدثت بعد الانتخابات المبكرة التي جرت في تشرين الأول 2021، إذ أسفرت نتائج الانتخابات عن صراعات سياسية كادت تؤدي بأمن البلاد إلى الهاوية، بعد أن شهد الشارع العراقي انقساماً بين أنصار الإطار التنسيقي المقرب من إيران، الذي يرغب في تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة النائب محمد شياع السوداني ووفق الصورة التوافقية والمعمول بها في الحكومات السابقة، وبين التيار الصدري وزعيمه مقتدى الصدر الذي كان يرغب في تشكيل حكومة أغلبية وطنية، مع انسحابه من العملية السياسية، واستقالة نوابه من البرلمان العراقي. وأبرزت هذه الأحداث سلسلة أزمات تسببت في معاناة العراقيين، وتشكيل حكومات بلادهم، إذ تولد بعد كل انتخابات أزمة سياسية خانقة، وجرت العادة أن ينتظر العراقيون شهراً؛ لتشكيل الحكومة، وتسمية الرئاسات الثلاث. وتعد أزمة تشكيل الحكومة العراقية الحالية من أطول أزمات البلاد، وأدخلته في صراعات تسببت في انقسام الشارع العراقي.

ومع اختلاف القراءات للأزمة السياسية التي يمر بها العراق، منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة، ومع انتهاء المهلة التي حددها زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر، لقوى «الإطار التنسيقي» لتشكيل حكومة بمعزل عن تياره، لم تظهر على الساحة أي بوادر لحلحلة الأزمة الأكثر تعقيداً منذ عام 2006. إذ يعاني المشهد السياسي العراقي من ضغوطات متعددة الجوانب والأطراف، إذ يقع العراق حالياً في حالة جديدة من حالات الاضطراب السياسي، مُمثلةً بلجوء الصدر إلى تعطيل العملية السياسية بالكامل، مُقابل الحصول على مطالبه، التي لخصها بعبارة «التغيير الجذري»، فقد رفع سقف مطالبه إلى «تغيير النظام السياسي، والدستور، وتحرير الشعب من نار الظلم والإرهاب، والفساد، والاحتلال، والتبعية. وهذا بدوره يُثير ضرورة وضع برنامج سياسي واضح، يأخذ بعين الاعتبار تقديم المصلحة الوطنية وسموها على غيرها من مصالح.

وجزاء تطورات الأوضاع والأزمة الوطنية الحالية، وحفاظاً على السلم الأهلي، وعدم جر البلد إلى الفوضى، نؤكد أن معالجة الأزمة تتطلب حواراً وطنياً شاملاً تختلف عن الحوارات السابقة تشترك فيه كل القوى السياسية، والمجتمعية من دون استثناء، والتمهيش؛ للوصول لحل شامل يُقَدِّم المصلحة العامة للشعب. إذ لا يمكن للعراق أن يُحتزل بوجهة نظر سياسية، أو مذهبية، أو قومية،

فمصلحة الجميع تكمنُ بمشاركة الجميع في صنع القرار، واعتماد الحوار الهادف البناء الذي يضمن مصلحة الجميع من دون إقصاء، وتهميش سبيلاً لتحقيق الإصلاح والتغيير المنشودين.

ومن هنا فإنّه لا بدّ من لجوء الكُتل السياسية إلى الخيار الوطني، وتناسي الامتيازات الفئوية الطائفية. فالتوافقات هي المخرج الوحيد للخلاص من دوامة الخلافات، وأنّه لا يمكن لكُتلة واحدة أن تُشكّل الحكومة الجديدة من دون العودة إلى بناء ائتلافات، وتوافقات تجمع الخصوم، والأصدقاء على طاولة واحدة ولو مؤقتاً. فعلى كلّ الأطراف حلحلة الأمور السياسية؛ للوصول إلى بر الأمان، وتشكيل حكومة عراقية قادرة على العمل وفق المنظور الذي يخدم العراقيين.

سيكون للنوّاب المستقلين والجهات المستقلة الدور المهم والرئيس؛ لإخراج العملية السياسية من حالة الانسداد التي يمر بها العراق منذُ سنة، خصوصاً أنّ عدم القبول بالانفراد خطوة مُهمّة نحو حل الأزمة السياسية، والخروج من الأزمة السياسية التي يعيشها العراق. إذ سيؤدّي الانفراد إلى الفوضى، وسيؤدّي تأخر تشكيل الحكومة إلى مزيد من الخلافات، والاختناقات الاقتصادية، والخروقات الأمنية، ولهذا سيكون حل الأزمة عن طريق اتفاق الجميع، والنوّاب المستقلين، والجهات المستقلة؛ لإنهاء الانسداد السياسي في الأيام المقبلة، وعلى جميع الأطراف الاتفاق على شخصية مُعينة تحمل مشروعاً واضحاً يكون جامعاً لكل العراق.

وفي الأخير نؤكد أنّ الأزمة السياسية في العراق قابلة للحل إذا تمتّع الجميع بإرادة الحل والتنازل للمصلحة العراقية، مع تأكيد أهمية الشراكة في صناعة القرار العراقي، واحترام المؤسسات الدستورية في العراق، وإصلاح تلك المؤسسات، مع تأكيد ضرورة تبني الإصلاح الشامل (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمني) بما يتوافق مع المتغيرات الداخلية، والخارجية الراهنة. والاحتكام للدستور، والقانون، ومؤسسات الدولة الشرعية.